جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم المحاسبة

بحث بعنوان

(أثر البنك المركزي على السياسة الائتمانية للبنوك التجارية)

إعداد الطالبة

بيداء سالم سوادي العطية

وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في قسم المحاسبة

بأشراف

أ.م. د علي عباس الخفاجي

بسم الله الرحمن الرحيم

يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ ۚ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ.

صدق الله العلي العظيم

(سورة البقرة – أية ٢٦٩)

شكر وتقدير

أحمدُ الله وأشكره تعالى على ما أنعم به عليَّ من فضل وتوفيق فمنحني العلم والمعرفة

والقدرة على إتمام الجهد المتواضع

ويسرني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأستاذي الجليل

(الدكتور علي عباس الخفاجي)

الذي تكرم مشكوراً بقبول الإشراف على هذا البحث حيث قدم لنا النصح

والإرشاد طيلة فترة إعداده .

ويسرني أن أتقدم لكافة الأساتذة الكرام أعضاء الهيئة التدريسية والإدارية في

كلية الإدارة والاقتصاد بخالص الشكر والتقدير

وأقدم خالص شكري وتقديري للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على

تفضلهم بقبول مناقشة هذا البحث .

فلهم جميعاً كل الشكر والتقدير على تفضلهم بقرائهم مناقشة هذا البحث وابداء

ملاحظاتهم القيمة .

كما وأشكر كل من ساهم في انجاز هذا الجهد بالتشجيع او المساندة فلا يسعني

الا ان أسأل الله عز وجل التوفيق لهم في خدمة عراقنا الحبيب .

الإهداء

إلى وطني الغالي . . العراق العظيم

إلى أرواح شهداء الإسلام

إلى من كان رضاها غايتي وطموحي فأعطتني الكثير ولم تنتظر

الشكر (والدتي الحبيبة)

إلى الإنسان الذي علمني كيف يكون الصبر طريقاً للنجاح

فكان على الدوام سنداً وقدوة (والدي الحبيب)

إلى الذين كبرت بينهم وأسير على الدرب معهم

(أشقائي وشقيقاتي)

إلى كل من كان لنا عوناً في رحلة البحث

المقدمة

جاءت فكرة البنوك المركزية بحلول القرن التاسع عشر وخلال الحرب العالمية الأولى ويعتبر البنك المركزي في السويد الذي انشأ عام ١٦٦٥ هو أول بنك مركزي عالمي يتعامل مع بقية البنوك الدولية على أسس قانونية وتم التفاهم عليها بين الدول ، وغاية البنك المركزي بشكل عام يقصد الإصلاح النقدي لابي بد من البدان في هذا البحث الموجز سأتناول التعريف بالبنك المركزي والعلاقة الرابطة بينه وبين البنوك التجارية بعد التعريف بما هية البنك التجاري ومن ثم التطرق إلى السياسة الائتمانية للبنك المركزي .

منهجية البحث

يتألف البحث الحالي من : نشأة ووظائف البنك المركزي وخصائصها ومن ثم الى مفهوم البنك التجاري ووظائفه وفيما يتناول المبحث الثالث السياسة الائتمانية مفهومها ومعنى الائتمان المصرفي وكذلك العوامل المؤثرة على السياسة الائتمانية للبنوك التجارية.

أهمية البحث

تنطلق أهمية البحث في هذا الموضوع من أهمية النظام النقدي والمصرفي الذي ينعكس بشكل عام على اقتصاد البلدان ويعد البنك المركزي الشريان الرئيسي للتعاملات المصرفية وله علاقة وثيقة بإصلاح النظام النقدي عموما ويعد البنك المركزي موسسة حكومية مستقلة استقلالا تاما ويعد مدير البنك المركزي متمتعا بحرية كاملة في التعاملات المصرفية خارجية وداخلية قدر تعلق الأمر بالسياسية الائتمانية والمصرفية .

من هذا الفهم يعد البحث في ماهية البنك المركزي وعلاقته بالبنوك الأخرى تجارية وصناعية ذا أهمية كبيرة .

مشكلة البحث

مما سبق نستطيع القول إن البنك المركزي هو الرائد الاساسي لكل التعاملات النقدية والمرتبطة بالسياسة النقدية والائتمانية لابد ما. وعند البحث في ماهية البنك المركزي وسلطته النقدية ومدى تاثيرها على البنوك التجارية وتعاملاته على اختلاف انواعها نجد إن هناك تأثيرا بين المتغيرات الثابتة والمتغيرة للبنوك المركزية وهي مدى تأثير السياسة الائتمانية التي تعتبر متغيرا مهما ومحركا اقتصاديا في التاثير على سياسة البنوك التجارية

فرضية البحث:

يفترض البحث الحالي إن السياسة الائتمانية لاي بلد هي سياسة متوازنة تأخذ بنظر الاعتبار الاستثمار التجاري والصناعي والزراعي كاساس لتطوير الاقتصاد والنهوض به .

المبحث الأول

نشأة ووظائف البنك المركزي والبنك التجاري

لقد جاءت نشأة البنوك المركزية متاخرة عن البنوك التجارية وعادة ما ينشاء البنك المركزي كبنك هام تمنحه الدولة سلطة اصدار .

المطلب الأول

نشأة البنك المركزي

إذا كان المصطلح الشائع الان لهذه المؤسسة هو البنك المركزي. فإن هذا الاصطلاح حديث النشأة في ذاته حيث كان في القرن التاسع عشر وفي الحرب العالمية الأولى يطلق على هذا النوع من البنوك اسم " بنك الإصدار " ولا تزال هذه التسمية هي السائدة في بعض الدول منه فرنسا. ويعتبر بنك السويد الذي تأسس عام ١٦٦٥ أقدم البنوك المركزية من حيث تاريخ النشأة غير أن بنك انجلترا والذي يرجع تاريخ إنشاءه الى عام ١٦٩٢ أي في أواخر القرن السابع عشر يعتبر أول بنك اصدار كما أن هذا البنك هو الذي وضع الأسس والقواعد التي تميز البنوك المركزية عن غيرها واستمرت عملية إنشاء البنوك طوال القرون اللاحقة الى ان عقد المؤتمر الدولي في بروكسل سنة ١٩٢٠ وقد قرر هذا المؤتمر ضرورة قيام كل الدولب إنشاء بنك مركزي بغرض اصلاح نظامها النقدي والمصرفي. ومن اجل المحافظة على ثب القيمة عملتها بما يحقق امكانية الدول في

المساهمة في التعاون الدولي. ومن ثمة فقد نشطت حركة انشاء البنوك واستمرت كذلك الخمسة والعشرين سنة الماضية وهكذا اصبح لكل دولة الان بنك مركزي [1] .

أولا :تعريف البنك المركزي

البنك المركزي هو تلك المؤسسة التي تشغل مكانا رئيسيا في سوق النقد وهو الذي يقف على قمة النظام المصرفي. ويهدف اساسا على خدمة المصالح الاقتصادي العام في ظل مختلف النظم النقدية والمصرفية.[2]

وعرف البنك المركزي أيضا أن البنك المركزي يتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة ويستمد وجوده كمؤسسة عامة ويقدم جميع احكامه وفقا لاحكام القانون وله الحق في أن يمتلك ويتصرف في ممتلكاته، وأن يتعاقد وان يقيم الدعاوى وتقام عليه باسمه ويكون له خاتم خاص يعفى من كافة الضرائب والرسوم وأهداف البنك المركزي هي الحفاظ على الاستقرار النقدي.

ثانيا : خصائص البنك المركزي

-مؤسسة نقدية قادرة على تحويل الاصول الحقيقية إلى اصول نقدية

-يحتل صدارة الجهاز المصرفي وهو يمثل سلطة الرقابة العليا على البنوك التجارية

---

[1] جمعة بن دخان ، السياسة النقدية في النظامين الاسلامي والوضعي ، دار الخلدونية للطبعة الأولى ، ٢٠٠٧ ، ص١٦٢ .

[2] صبحي تادرس قريصة مدحت محمد العقاد ، النقود والعلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص١٤٢ .

-مبدأ الوحدة اي وجود بنك مركزي واحد كما هو الحال في فرنسا والجزائر وهذا لا يمنع وجود تعدد البنوك المركزية كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية

-البنك المركزي هو غالبا موسسة عامة في معظم اقتصاديات العالم يهدف الى خدمة المصلحة العامة وتنظيم النقود والائتمان .ومرتبط بحاجة المعاملات والسياسات النقدية.[3]

وظيفة بنك الحكومة

فهو يقوم بمختلف الأعمال المصرفية التي تحتاجها اليها الإدارة الحكومية في خدمة الحكومة ومستودع لأموالها التي تحصلها عن طريق الضرائب والرسوم وغيرها وعليه تسحب الشيكات والحوالات التي تستخدمها في وفاء ديونها والذي يودي عنها فوائد قروضها المختلفة، [4] كما يحتفظ بحسابات المصالح والهيئات والمؤسسات الحكومية. ويقوم بنفس الوظائف التي يقوم البنك التجاري لعملائه حيث أن الحكومة تودع اموالها الحاضرة في شكل حسابات جارية لدى البنك المركزي. ومن ثم يدفع الشيكات التي تسحبها الحكومة على هذه الودائع ويحصل لحساب الحكومة الشيكات التي تسحبها لصالحها ويحول المبلغ لحسابها من حساب لاخر ومن مكان إلى آخر [5]

---

[3] فايق شقير ، عاطف الأخرس وعبد الرحمن سالم ، محاسبة البنوك ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، ٢٠٠٠ ، ص ١٧-١٨

[4] محمد احمد براز ، محظرات في البنوك والنقود ، مكتبة القاهرة الحديثة مصر ، ص١١٣ .

كما أنه يمثل جهة الإقراض التي يمكن للدولة أن تلجأ إليها للحصول على قروض وتسهيلات ائتمانية لمقابلة عجز الموازنة العامة أو الحصول على قروض قصيرة الأجل ريثما تقوم بتحصيل مستحقاتها من الضرائب أو القروض من الأفراد ,بالإضافة إلى القروض غير العادية في حالات الكساد أو الحروب و الطوارئ .

فمثلا يقبل البنك المركزي السندات الحكومية (أو سندات الخزينة) وتعتبر حقا له ويقدم مقابله نقود للخزينة فنقول أن البنك المركزي قد نقد دين الحكومة أي أصدر نقودا قانونية مقابل استلامه لهذه السندات، وتسمى هذه الديون تسبيقات للخزينة أو قروض للحكومة وهي في الوقت الراهن من بين أهم غطاءين الإصدار النقدي في معظم الدول.[٥]

كما يباشر البنك المركزي حسابات الحكومة وتنظم عن طريق مدفوعاتها وخصوصا تلك الحسابات والمدفوعات المتصلة بالعالم الخارجي، إذ أنه المشرف على الاتفاقات المالية التي عقدتها الحكومة مع الخارج. وبالتالي فهو يمول الحكومة بالعملات الأجنبية التي قد تحتاج إليها لمواجهة التزاماتها الخارجية

ومن خلال تواجد حسابات الحكومة والعمليات التي تتعلق بمالياتها لدى البنك المركزي يمكن توجيه النشاط الاقتصادي للدولة. حيث يكون البنك المركزي على دراية كافية بسائر التطورات التي تحدث ومن ثم يستطيع أن يشير على الحكومة بالسياسة التي يتعين إتباعها لتفادي أي آثار سلبية تضر الاقتصاد القومي.

---

[٥] المصدر نفسه . ص١١٤ .

كما يعمل البنك المركزي على توفير احتياطي الدولة من العملات الأجنبية والتي تعتبر أصلا حقيقيا وان كانت تظهر في أصل نقدي لأنها تمثل قوة شرائية تجاه اقتصاديات الأخرى فعندما يحصل البنك المركزي على عملات أجنبية تصبح حقا له ويقوم بتقييدها أي إصدار نقودا قانونية مقابل ذلك. كما يعملا لبنك المركزي على استقرار سعر الصرف فهو عادة يدير العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية[1] .

٣- وظيفة بنك البنوك

تنشأ النقود القانونية من طرف البنك المركزي ونظرا لاحتكاره تمثل هذا الامتياز فهو يمثل منجأ الأخير للإقراض حيث تعود إليها لبنوك التجارية إذا لم تجد سيولة في مكان آخر لذلك يقال عنه بنك البنوك كما أن هذهالنقود تستعمل من طرف البنوك التجارية كاحتياطي مقابل الودائع التي تخلقها. لذلك ازدادت أهمية البنك المركزي في نظام البنوك التجارية ويمكن حصر هذه المهام فيما يلي :

١ -/المسؤول عن الاحتياطات النقدية للمصاريف التجارية: تحتفظ البنوك التجارية بأرصدة وودائع مختلف الأفراد والمشروعات وتحتفظ هذه الأخيرة بهذه الودائع والأرصدة لدى البنك المركزي وقد يكون ذلك طواعية منها وقد يتم ذلك بناء على نص

---

[1] براز ، مصدر سابق ، ص١١٤ .

القانون بذلك وان كانت معظم التشريعات تنص على ضرورة احتفاظ البنوك التجارية بنسبة من التزاماتها التجارية في صورة نقدية سائلة لدى البنك المركزي' وواقع الأمور أرصدة البنوك التجارية والتي تعتبر بمثابة ودائع لدى البنك المركزي تتحقق معها السيولة لهذه البنوك، في حين أن هذه الأرصدة تحقق اغراض عدة لدى البنك المركزي ."

تمثل الأرصدة موارد للبنك المركزي يستخدمها في عملياته مع مراعاة عدم الإضرار بالبنوك التجارية خاصة وأن البنك المركزي لا يلتزم بدفع اي فائدة عن هذه الأرصدة

قد يفرض البنك المركزي ان يكون جزءا من هذه الارصدة في صورة ذهب أعملات أجنبية فيضيف بذلك الى رصيده تحقيقا لاهداف معينة، امكانية استخدام هذه الأرصدة كأداة من أدوات الرقابة والائتمان داخل النظام المصرفي جميعه وهو يستطيع ذلك من خلال تأثيره على كميتها ونسبها ."

ب -/الإشراف على عمليات المقاصة: من المتعارف عليه أن البنك يقوم بصرف دفاتر الشيكات لأصحاب الحسابات الجارية وذلك لتسهيل عملية السحب من الحسابات الجارية شخصيا أو بشيكات تحرر لمستفيدين آخرين غير أصحاب الحسابات الجارية أما الشيكات التي تودع لدى البنك وتكون مسحوبة على حسابات جارية لدى البنوك الأخرى فيتم جمعها يوميا وتبادلها مع البنوك المختلفة ليتم تحصيلها ويتم هذا التبادل في قسم خاص بالبنك المركزي يسمى قسم المقاصة، " حيث يقوم كل بنك

" ضياء مجيد الموسوي ، الاقتصاد النقدي ، ص٢٥٨ .

بإرسال مندوب عنه الى المقاصة يوميا وفي ساعات متفق عليها حاملا معه كل الشيكات المودعة بالحسابات الجارية بذلك البنك والمسحوبة على البنوك الاخرى ," ويتم تبادل الشيكات بين مندوبي البنوك وتوزيع الشيكات المقدمة للمقاصة على البنوك الأخرى.[٨]

ويقوم البنك المركزي بتسوية الفروقات بين المصارف المختلفة، بما أن البنوك التجارية لديها احتياطات نقدية لدى البنك المركزي فهذا يسهل تسوية الحسابات في دفاتر البنك المركزي وتكون الصورة واضحة على المبالغ المستحقة لكل بنك[٩].

ج -اخر منجأ للاقتراض: ارتبطت وظيفة المنجأ الأخير للإقراض تاريخا بتلك الوظيفة الخاصة بإعادة القطع،حيث كانت الوظيفة الاولى تنجز من خلال الوظيفة الثانية ،وقد سبقت وظيفة اعادة القطع وظيفة المنجأ الاخير للاقراض،ففي الاصل كان تعبير إعادة القطع يطبق فقط على الأوراق التجارية التي تجلب البنك المركزي من قبل البنوك التجارية وبيوت الخصم أو سماسرة الأوراق المالية الذين هم بحاجة وقتية للأموال ولا يمكن تدعيم موجدوهم النقدي بأي طريقة أخرى ،أو على الأقل ليس بطرق اكثر ملائمة،أو أكثر فائدة من إعادة قطعها لدى البنك المركزي وتقوم البنوك المركزية بإعادة القطع للأوراق التجارية عندما يلجا اليها للقيام بذلك بشروط واوضاع معينة[١٠]

٣- وظيفة الرقيب على الائتمان

---

[٨] تطور دور البنك المركزي ووظائفه واهدافه واهم النظريات النقدية ، ص١٥ و ١٦ .

[٩] ضياء مجيد الموسوي ، الاقتصاد النقدي ، ص ٢٥٨ .

[١٠] ضياء مجيد الموسوي ، الاقتصاد النقدي ، ص٢٥٨ .

تقبل المصارف التجارية من الافراد أنواعا مختلفة من الودائع منها ما هو قابل للسحب فورا عند الطلب ومنها ما يكون سحبه مقيدا بمدة من النوع الذي يهمنا هنا من النوع الأول أي الودائع تحت الطلب وهي الالتزامات المصرفية بدفع مبلغ من النقود القانونية للمودع أو لأمره عند الطلب وتستعمل الشيكات للأوامر الدفع في نقل ملكية هذه الودائع من شخص الى آخر . اي أنها تقوم مقام النقد القانونيين المتعاملين بها ولذلك تعتبر جزءا من الكتلة النقدية للبلد.

ولما كانت البنوك التجارية بمجموعها قادرة على خلق المزيد من النقود المصرفية على شكل ودائع بما قد يوازي عدة أضعاف ما يودع لديها من ودائع أولية. لذلك نرى أن البنوك التجارية تشاطر البنوك المركزية بصورة غير مباشرة في اصدار النقود، ولم تقطن البنوك المركزية إلى هذا الامر في اول نشأتها فبينما كانت تضع القوانين التي تنظم وتقيد عملية الإصدار النقود القانونية من البنك المركزي فقد تركت البنوك التجارية تمارس انشاء النقود المصرفية على دفاترها بحرية. هادفة من وراء ذلك لتحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح دون اعتبار لما ينتج عن ذلك من تأثيرات سيئة على النظام الاقتصادي. فعمليات الإقراض والاستثمار التي تمارسها البنوك التجارية تؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية فكلما كانت البنوك سخية فيمنح الائتمان كلما ادى ذلك الى إحداث تأثير على حجم عرض النقد[1].

---

[1] تطور دور البنك المركزي ووظائفه واهدافه واهم النظريات النقدية . ص١٧ .

ولا يخفى ما لذلك من آثار على القدرة الشرائية للنقود على المستوى النشاط الاقتصادي، ولكن هذا الوضع لم يستمر طويلا حيث ادركت الدول الدور الخطير الذي تلعبه النقود المصرفية في الحياة الاقتصادية خاصة بعد ازدياد تداول هذا النوع من النقود في المعاملات لما له من ميزات كثيرة ملائمة، وكان لا بد من أن يقوم البنك المركزي بدور هام في تنظيم عمليات الائتمان، وتعتبر هذه الوظيفة من أهم الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي في مختلف الدول العالم وفي الواقع ان أهداف السياسة النقدية التي يرمي اليها البنك المركزي تمثل لقمن توجيهات السياسة الاقتصادية. فالسياسة النقدية ما هي الا إحدى السبل التي تقررها السياسة الاقتصادية من أجل تحقيق اهداف على صعيد الهيكل الاقتصادي ,وبذلك فإن الحكومة تتعاون مع البنك المركزي بالإشراف والرقابة على الائتمان وبعض هذه الطرق ما هو تقليدي وتسمى الوسائل الكمية وما هو حديث وتسمى الرقابة الكيفية او النوعية وسيتم شرحها بالتفصيل في الفصل الموالي.[١٢]

المبحث الثاني

نشأة ووظائف البنوك التجارية

---

[١٢] المصدر نفسه . ص ١٨ .

(مفاهيم عامة)

المطلب الأول

نشأة البنوك التجارية

نشأة البنوك التجارية نشأت البنوك التجارية كمحصلة لظروف ومتطلبات اقتضتها التطورات الاقتصادية على مر السنين ولعل الصيارفة في ايطاليا وأوربا هم اول من طرق هذا الباب ولقد كان رجال الاعمال والتجار يودعون أموالهم لدى أو لذلك الصيارفة بهدف حفظها مقابل ايصالات يحررها الصيارفة لحفظ حقوق . اصحاب الودائع و هكذا تكونت الوظيفة الكلاسيكية للبنوك وهي ايداع الأموال وكان المودع إذا اراد ذهبه يعطي للصائغ الإيصال ويأخذ الذهب ومع مرور الزمن اصبح الناس يقبلون الايصال فيما بينهم كوسيلة للمبادلة ويبقى الذهب مكدسا في خزائن الصائغ وقد تنبه إلى هذه الحقيقة فبدأ يقرض ما لديه من الذهب مقابل الحصول على فائدة وهكذا نشأت الوظيفية الكلاسيكية الثانية للبنوك وهي الإقراض . إما اصدار او خلق النقود فقد نشأت عندما كان القرض يأخذ شكل اتصال يحرره الصائغ و يعطيه للمقترض وخاصة عندما أصبح الناس يثقون بهذه الايصالات لانه يمكن استبداله بالذهب متى يشاءون كما دلتهم على ذلك تجاربهم العديدة التي مروا بها من خلال تعاملهم بشكل مستمر مع الصائغ[١٣] . ويشير المؤرخون إلى إن أول بناد منظم انشأ عام ٧ هـ ١١ م تم بنت جنوه عاد ١١٧٠ م وبرشلونة عام ٠٣ : ١ م و آمستردام

---

[١٣] زياد سليم رمضان " إدارة الإعمال المصرفية ، ط٤ ، المكتبة الوطنية ، ١٩٩٠ ، ص١٨ .

عام ١٩٠٩ و هانبورغ عام ١٩١٩ م وكان الهدف من إنشاء هذه البنوك هو تركيز عمليات الودائع والصرف الحتي لبنك واحد يخضع للاشراف الحكومي حماية للمواطنين من تلاعب الصيارفة بالمسكوكات.[١٤]

المطلب الثاني :

تعريفا البنوك التجارية

هنالك عدة تعاريف وضعها الاقتصاديين للبنوك التجارية تعرف بانها.

البنوك التي تجمع الاموال من الزبائن بصورة ودائع وتوضعها في عمليات مجزية لتشجيع التجارة وقبول خصم الكمبيالات وهي مؤسسات مالية دورها يكون بقبول الودائع بجميع إشكالها المختلفة ومنح القروض بصورة مباشرة الى المقترضين او من خلال الاسواق المالية[١٥] .

وتعرف أيضا بأنها تلك البنوك التي تقوم بقبول الودائع تدفع عن الطلب او لاجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته مما يحقق أهداف خطة التنمية ، ودعم الاقتصاد القومي وتباشر تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك

---

[١٤] محمود حسين الوادي ، حسين سمحان ، سهيل احمد سمحان ، النقود والمصارف ، ط١ ، ٢٠١٠م ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، ص١٠٢ .

[١٥] صادق راشد الشمري ، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية ، ط١ ، ٢٠٠٩ ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ص٢٠ .

المساهمة في انشاء المشروعات . وما تستلزمه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزى[16]

وكذلك يعرف بان مؤسسة او شركة مساهمة مكونة لغرض التعامل فى النقود او الائتمان بهدف تحقيق أقصى ربح وهو المكان الذي توجد فيه المنضدة وتجري المتاجر بالنقود[17]

وعلى المدى الزمني هناك نوعين من البنوك التجارية :

١. بنوك القبول : والتي تشتغل في اعمال قبول للائتمان .

٢. بنوك الادخار : والتي تقوم بعمليات إصدار راس المال نيابة عن عملائها)[18]

معنى الأئتمان :

في الشؤون المالية تعنى قرضا أو حسابا على المكشوف يمنحه البنك لعملائه .

وحجم الائتمان : هو المقدار الكلي للقروض والسلف التي يمنحها النظام المصرفي.

تاريخية البنوك التجارية

يرتبط ظهورها بتطور نشأة الصاغة والصيارفة حيث كان التجار يقومون بحفظ نقودهم لديهم خوفا من الضياع أو السرقة مقابل ايصال يضمن مقدار الوديعة ويحصل البنك مقابل ذلك على رسم ومع مرور الزمن اصبح هناك قبول لتلك الإيصالات من قبل الاطراف

---

[16] محمود حسين الوادي ، مصدر سابق ، ص١٠٥ .

[17] محمود حنون ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، بهاء الدين للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٣ ، ص٧٦ .

[18] جمال خريس ، أيمن ابو خضير ، عقد حمشاوية ، النقود والبنوك ، دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة ، الطبعة الأولى) ، ص٨٣ بيروت

المدانة والمدينة والتي شكلت الصيغة الاولية للشيك ، ومن ثم توافرت لدى البنوك إمكانية خلق الالتزامات على نفسها تزيد مرات عديدة عما هو متوفر لديها من ودائع عن طريق الاقتراض والحصول على فوائد[19]. وبالتالي تحولت البنوك التجارية من كونها موسسات مالية وسيطة بين مدخرين ومستثمرين الى موسسات مالية لديها القدرة على التاثير في عرض النقود من خلال خلق النقود .

المطلب الثالث

وظائف البنوك التجارية

تقوم المصارف التجارية بوظائف نقدية وغير نقدية متعددة ويمكن تقسيمها أيضا الى وظائف كلاسيكية قديمة واخرى حديثة . الوظائف الكلاسيكية القديمة يمكن اجمالها بما يلي:

١- قبول الودائع على اختلاف أنواعها

٢- تشغيل موارد البنك على شكل قروض واستثمارات متنوعة مع مراعاة مبدأ التوفيق بين سيولة أصول البنك وربحيتها وأمنها.[20]

اما الوظائف الحديثة فتقوم على تقديم خدمات متنوعة منها ما ينطوي على ائتمان وأبرزها :

---

[19] ابو عمرو، عبد الحق ، الوجيز في البنوك التجارية بهاء الدين للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٠ .

[20] زياد سليم رمضان ، إدارة الأصول المصرفية ، مصدر سابق ، ص١٩ .

١- تحصيل الأوراق التجارية لصالح الزبائن

٢- إصدار خطابات الضمان

٣- شراء وبيع العملات الأجنبية

٤ - القيام بفتح الاعتمادات المستندية

٥ - تأجير الخزائن الحديدية

٦ - إدارة إعمال وممتلكات الزبائن

٧- تمويل الإسكان الشخصي

٨- شراء وبيع الاوراق المالية على حساب الزبائن

٩- تحويل العملات للخارج

١٠ - خدمات الصراف الآلي

١١ - تقديم الخدمات الاستشارية للزبائن من دراسات جدوى أو تطوير المشاريع الخاصة بهم ١٢ - دفع الحوالات البرقية والبريدية

١٣ - تمويل ودعم المشروعات التنموية والتي تودي خدمة كبيرة لصالح المجتمع وتطويره[٢١] .

---

[٢١] صادق ، راشد الشمري ، مصدر سابق ، ص٤٤ .

وبالتالي تحولت البنوك التجارية من كونها موسسات مالية وسيطة بين مدخرين ومستثمرين الى موسسات مالية لديها القدرة على التأثير في عرض النقود من خلال خلق النقود[٢١]

الاصول (الموجودات)	*الخصوم (الموارد)*
النقود السائلة	رأس المال المدفوع
السلف والقروض	الاحتياطي النقدي
الاصول الثابتة	الارباح غير الموزعة
حافظة الاوراق المالية : • أذونات الخزانة • أوراق تجارية مخصوصة • أوراق مالية (اسهم وسندات)	الودائع: • الودائع الجارية • الودائع الثابتة • ودائع التوفير
	القروض بين المصارف

أولا : الخصوم :

[٢١] أبو عتروس عبد الحق الوجيز في البنوك التجارية – بهاء الدين للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٠ ، الجزائر ص ١٥-١٦

✓ *رأس المال المدفوع* : وهو مجموع المبالغ المدفوعة من قبل اصحاب البنك والمساهمين لقيام البنك .[٢٣]

✓ *الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي (FRR)*: ويكون ملزما به .

✓ *الارباح الغير موزعة* : وهي المبالغ التي تم استقطاعها من الارباح خلال السنوات .

✓ *القروض من المصارف* :. قد تلجأ البنوك التجارية للاقتراض من بعضها اذا عجزت مواردها الذاتية عن تمويل العمليات . وتفضل البنوك الاقتراض من بعضها قبل اللجوء للبنك المركزي بسبب انخفاض سعر الفائدة لديها كما انها قصيرة الاجل . اضافة الى ان البنك المركزي يستجيب أو يرفض ذلك كأداة لمراقبة الائتمان حسب الوضع الاقتصادي السائد .[٢٤]

✓ *الودائع* : وهي أد م بند وينقسم الى :

١. *الودائع الجارية* : وهي المبالغ المودعة لدى البنك ويمكن سحبها دون اخطار مسبق ولا تدفع البنوك عادة فوائد على هذا النوع .

٢. *الودائع الثابتة (لأجل)* : وهي المبالغ التي يلتزم البنك بموجبها الدفع في وقت لاحق يتم الاتفاق عليه مقابل سعر فائدة .

---

[٢٣] د. زياد رمضان ، إدارة الأعمال المصرفية ، ط١، ١٩٩٩ ، ١، ص١٧٣ .

[٢٤] عبد الحميد محمود ، محاسبة البنوك ، دار صفاء للنشر ، عمان ، ٢٠٠٠، ص١١ .

٣. *ودائع التوفير* : وهي المبالغ المودعة لدى البنك المركزي لاجال طويلة وتدفع عليها البنوك أسعار فائدة محددة مسبقا ومعظم هذه الودائع تكون شخصية ونسبتها لإجمالي الودائع ضئيلة جدا .

ثانيا : الأصول :

النقود السائلة : تحتفظ البنوك عادة بجزء من النقود السائلة لمواجهة الفروق التي تنشا بين كمية الإيداع والسحب ، وهي اقل الأصول ربحية[٢٥] .

حافظة الأوراق المالية : يحتفظ البنك بمجموعة منها تستحق الدفع في آجال معينة مثل :

١. اذونات الخزانة :وتسمى احيانا بالاذونات الحكومية فهي سندات حكومية تستحق الدفع في فترات قصيرة بفوائد منخفضة وتقبل البنوك على شرائها لما تتمتع به من سيولة عالية .

٢. الاوراق التجارية : مثل الكمبيالات وتتمتع ايضا بسيولة عالية .

٣. الاسهم والسندات : وهي اسهم الشركات الاخرى ويتم تداولها في السوق ، ويتعرض البنك لتقلبات اسعارها عند شرائها ولكنها تدر أرباح مرتفعة .

السلف والقروض : حيث تبتعد البنوك عن السلف طويلة الاجل وتكتفي بالمتوسطة وقصيرة الاجل وتكون بضمان عيني أو شخصي .

---

[٢٥] د. منير ابو العيد ، ادارة البنوك التجارية ، مدخل اتخاذ القرارات ، ط٣ ، ٢٠١٠ ، ص٧٩ .

الاصول الثابتة : وهي ضرورية لممارسة البنك عمله كالمباني والمعدات التي يستخدمها ، وهي أقل الأصول ربحية فلا يمكن تحويلها للنقود الا بعد تصفية عمل البنك .

ويعد الائتمان المصرفي احد الجوانب المهمة في ادارة اموال المصرف ويتمثل هذا الائتمان في المصارف التجارية بالتسهيلات المصرفية كالسحب على المكشوف والحساب الجاري المسدين وخصم الكمبيالات ومنح القروض :

ويعد تقديم القروض الوظيفية الأساسية للمصارف لتمويل الانفاق الاستهلاكي والاستثماري من الأعمال ويتعلق مدى جودة قيام المصرف بوظيفة الإقراض بالازدهار الاقتصادي للمنطقة لان قروض المصرف تدعم نمو الوظائف والأعمال الجديدة في ضمن المنطقة التجارية للمصرف وتعد القروض الممنوحة من قبل المصارف من اهم مرتكزات واساسيات المصرف لما لها من مردود مالي عال ومؤثر في إيرادات المصرف الكلية فالقروض هي احدى الأدوات التي يكون هدفها الأساسي تطوير وتنمية اقتصاد البلد.

ويمكن توضيح مفهوم الائتمان المصرفي

أولا: مفهوم الائتمان المصرفي

يمثل الائتمان المصرفي واحدا من أهم مجالات الاستثمار في المصارف التجارية، وأكثرها ربحية، كما يؤدي دورا اساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء.

وكلمة الائتمان مشتقة من (الئتمان) او (وثق) وتعني الثقة التي تربط الدائن بالمدين، والتي يترتب عليها دفع قيمة مؤجلة. أي أن الائتمان يعني اعطاء الدائن مدة من الوقت الى المدين، يتعين على الأخير في نهايتها دفع الدين المستحق عليه. وبهذا فإن الائتمان يركز على مدى توفر الثقة. لذلك يعرفه البعض بالثقة نفسها[٢٦].

اما الائتمان المصرفي، فهو عبارة عن القروض والتسهيلات النقدية وغير النقدية التي يمنحها المصرف للأفراد والجهات الاعتبارية العامة والخاصة، مقابل توفير ضمانات كافية. وتعهد المقترض بسداد تلك الاموال وفوائدها والعمولات والمصاريف المستحقة عليها دفعة واحدة او على اقساط في تواريخ استحقاقها[٢٧].

وبهذا يمكن القول، بأن الائتمان المصرفي يمثل الحالة التي يتم بموجبها انتقال الأموال بين أطراف تمتلك فائضا ماليا، إلى اطراف تحتاج إلى تمويل لتغطية عجز لديها أو نشاط إضافي جديد تضيفه إلى نشاطها.

ثانيا. أشكال الائتمان المصرفي

---

[٢٦] د. اكرام عبد العزيز، الائتمان المصرفي ، ، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص ٢٧.

[٢٧] المصادر نفسه، ص ٢٨.

ياخذ الائتمان المصرفي أشكالا عديدة يصنف بموجبها من أجل رسم سياسة المصرف الائتمانية التي تحقق للمصرف أهداف العملية الائتمانية في مجال تحقيق الربح وتجنب المخاطر ، ويصنف الائتمان عادة إلى شكلين رئيسيين هما:

١ . الائتمان النقدي :

يتضمن الائتمان النقدي أشكالا إقراضية عدة أبرزها ما يأتي:

أ. القروض:

تعد القروض المصدر الرئيس لتوليد الارباح بالنسبة للمصارف التجارية، فهي تمثل نسبة كبيرة من موجودات المصرف تصل إلى (١٥ %) من مجموع الموجودات. من جانب آخر ، يمكن عد القروض المصرفية، مصدرا مهما من مصادر التمويل قصير الاجل بالنسبة للعديد من المؤسسات والجهات الأخرى على اعتبار انخفاض التكلفة المصاحبة لها عند مقارنتها مع مصادر التمويل الاخرى. وتصنف القروض إلى أنواع عديدة. فهناك قروض قصيرة الأ جل وأخرى طويلة الاجل. وقروض مضمونة وغير مضمونة. فضلا عن العديد من الأنواع الأخرى [٢٨] ويتاثر العائد الذي يمكن للمصارف الحصول عليه جراء منح القروض بعدد من العوامل منها: –

سعر الفائدة على القرض

---

[٢٨] امين رشيد كنونة ، الاقتصاد النوني ، مطبعة الجامعة المستنصريه، بغداد ، ١٩٨٥ ، ص١٨.

الأجور المرتبطة بالقرض

علاوة خطر الائتمان

مصاريف أخري ترتبط بالقرض

عناصر أخرى غير قابلة للتسعير

كما تجدر الإشارة، إلى أن القروض المصرفية قد تحمل سعر فائدة ثابتا لحين استحقاق كامل القرض. أو يكون سعر الفائدة متغيرا خلال مدة القرض، الذي يسمى بالسعر العائم . Floating Rate والذي يتغير تبعاً لتغير أسعار الفائدة السائدة في السوق. وتختلف مبالغ القروض الممنوحة ما بين مبالغ صغيرة واخرى كبيرة. ففي حالة القروض الصغيرة. يمكن للمصرف الواحد أن يقوم بتمويل ذلك القرض. أما اذا كان مبلغ القرض المطلوب كبيرا جدا بحيث لا يستطيع المصرف الواحد تمويله. فقد تشترك مصارف عديدة في منح القرض. ويسمى في هذه الحالة بالقرض المشترك Syndicated Loan كما يحصل غالبا في تمويل مشروعات التنمية الكبيرة في الدول النامية[٢٩].

ولاشك إن لبعض أنشطة المصارف الإقراضية أثرا مباشرا في انشطة المصارف الأخرى في نفس المجال. بسبب تأثر المقترضين بعوامل عديدة تجعل لجوءهم إلى مصرف معين دون غيره. الأمر الذي يؤكد وجود علاقة وتأثير في عمليات وأنشطة الائتمان .

---

[٢٩] باري سيجل . النقود والبنوك والاقتصاد. وجهة نظر النقديين . ترجمة الله عبد الله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمن . دار المريخ للنشر – الرياض، ١٩٨٩، ص ١١٢.

ب. السحاب على المكشوف:

وهي طريقة شائعة للاقتراض من المصارف، وبموجبها يقوم المصرف بالسماح للمقترض باستخدام مبلغ معين سلفا يضاف الى الرصيد ولمدة زمنية معينة. ويحمل حساب الزبون لقاء ذلك بفائدة تحسب على اساس المدة الزمنية التي استخدم فيها المبلغ الاضافي. أي تسحب على اساس الرصيد المدين (المنكشف) ويقصد بالزبون المقترض هنا، هو الزبون الذي لديه حساب جاري في المصرف. وليس المقترض الذي حصل على قرض ضمن التصنيف السابق للقروض[٣٠].

---

[٣٠] ج. اكلي ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات ج ١ ، ترجمة د. عطية مهدي ، بغداد ، ١٩٨٠، ص١٣٧ .

المبحث الثالث

السياسة الائتمانية للبنك المركزي وأثرها على البنوك التجارية

المطلب الأول : مفهوم السياسة الائتمانية

تعد السياسة الائتمانية من أهم وأبرز سياسات المصارف التجارية قاطبة. وتعرف بأنها " مجموعة المبادئ والأسس التي تنظم أسلوب دراسة ومنح التسهيلات الائتمانية. وانواع الانشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها، وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منحها (الحدود)، وانواعها، وآجالها الزمنية. وشروطها الرئيسة"[٢١]. ولكل مصرف سياسة ائتمانية خاصة به تختلف عن السياسة المتبعة في مصرف آخر ، وتقوم المصارف بصياغة سياستها الائتمانية في ضوء امكانياتها المالية. وبيئتها التنافسية. والسياسة النقدية. وغيرها من العوامل المؤثرة في العملية الائتمانية. وتتميز هذه السياسة بكونها ديناميكية.

---

[٢١] صلاح الدين حسن السيسي ، إدارة العملية المصارف التجارية وقضية العمل المصرفي ، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت لبنان : ١٩٩٧، ص ١١٧٥

فالمن الممكن إجراء التعديلات عليها مع مرور الوقت. وذلك في ضوء المستجدات في الظروف المحيطة بالمصرف، والمؤشرة في قدرته على منح الائتمان وتقع عملية وضع السياسة الائتمانية على عاتق مجلس الادارة في المصرف. لذلك. يجب أن يتمتع بثقافة مصرفية تتيح له القيام بمثل هذه الاعمال . وينبغي ان تعكس السياسة الائتمانية تركيبة ونوعية الائتمان الممنوح من المصرف. كما يجب أن تتضمن إطارا عاما لعملية متابعة الأنشطة الائتمانية. لضمان تحقيق الأهداف المبتغاة من عملية منتج الائتمان يفضل ان تكون السياسة الائتمانية مكتوبة بوضوح، وذلك لفرض تحقيق " المعالجة الموحدة للموضوع الواحد، . وتوفير عامل الثقة لدى العاملين في المصرف على نحو عام ، والقائمين بعملية منح الائتمان على نحو خاص. وبالشكل الذي يسهم في أداء العمل دون خوف من الوقوع في الخطا. وتوفير المرونة الكافية. أي سرعة التصرف دون الرجوع الى المستويات العليا، ووفقا للموقف، طالما انه دخل نطاق السلطة المفوضة إليهم [٢١] كما ينبغي أن تراعي السياسة الائتمانية التي يعتمد عليها المصرف سياسات المصارف الأخرى التي تعتمد عليها، وذلك لوجود علاقة تأثير بين سياسات الائتمان لمختلف المصارف العاملة .

ت. الكمبيالات المخصومة:

---

[٢١] رسمية قرياقص . أسواق المال (أسواق – رأس المال – المؤسسات) الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، ١٩٩٠ ، ص١١٢ .

الكمبيالة. هي عبارة عن ورقة تجارية يتم التعامل بها كاداة لتسوية الديون لسهولة تحويلها إلى نقد. وذلك بتقديمها الى المصارف قبل حلول تاريخ استحقاقها. ويقصد بالخصم. امكانية دفع المصرف قيمة الورقة قبل حلول تاريخ استنشاقها. وذلك بعد خصم مبلغ معين يمثل فائدة عن المدة بين تاريخ الخصم، وميعاد الاستحقاق، مضاف إليها عمولة المصرف ومصاريف التحصيل. ويسمى سعر الفائدة التي تخصم به الورقة التجارية بسعر الخصم[٣٣]

٢. الائتمان التعهدي :

يشمل هذا النوع من الائتمان مجموعة من أشكال الإقراض غير النقدية، التي غالبا ما تكون حساباتها خارج الميزانية [٣٤]

المطلب الثاني

مكونات السياسة الائتمانية

على الرغم من اختلاف السياسة الائتمانية بين مصرف وآخر . إلا أنها تتفق فيما بين المصارف جميعا في الاطار العام المكون لمحتوياتها. ويمكن تحديد أهم مكونات السياسة الائتمانية بالأتي

أولا: محفظة الائتمان: وتتضمن:

---

[٣٣] ج اكلي . مصدر سابق . ص١٣٧ .

[٣٤] المصدر نفسه . ص١٣٨ .

أ. حجم محفظة الائتمان:

إن تحديد محفظة الائتمان يعتمد على موقع المصرف وحجم البيئة التنافسية التي يعيش فيها، (المصارف الأخرى التي تعمل في بيئته). فضلا عن شخصية ونوعية القوى العاملة فيها. كما قد يعتمد على حجم المعروض من النقد المتاح لعملية الائتمان الذي بدوره يعتمد بدرجة كبيرة على السياسة الائتمانية الحكومية، فضلا عن حجم الطلب على الائتمان الذي بدوره يعتمد على احتياجات القطاعات الاقتصادية، وكذلك على ما توفره المنشآت المالية المصرفية وغير المصرفية من أموال ، وأيا كانت تلك المحددات.

فلابد لإدارة المصرف ان تصل في نهايتها الى تحديد الحجم الكلي للائتمان المتوقع تمنحه في . المدة القادمة [٣٥]

ب. هيكل الائتمان أو تركيبته :

من الضروري أن تحدد السياسة الائتمانية تركيبة الائتمان الذي ينوي المصرف منحه. وبعبارة أخرى. تحديد نوعية وطبيعة الشرائح التي ينبغي على المصرف خدمتها تبعا لحال الائتمان. ولعل أهم الأمور التي لابد على السياسة الائتمانية مراعاتها في هذا المجال .

---

[٣٥] نضال الحناوي ، والسيد عبد الفتاح عبد الصمد ، المؤسسات المالية (البورصة والبنوك) ، الدار الجامعية ، مصر ١٩٩٨،ص ١٦٠ .

هو إتباع سياسة تنويع الائتمان لغرض تفادي خطر التركز . وتتمثل أهم اساليب التنويع بالاتي:

١. التنويع على أساس تواريخ استحقاق القروض (قصيرة، ومتوسطة، وطويلة) الأجل.

٢. توزيع القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى على مناطق جغرافية عديدة.

٣. التنويع على أساس الانشطة أو القطاعات الاقتصادية التي تخدمها المصارف في مجال منح الائتمان .[٢٦]

ثانيا: إجراءات منح الائتمان: وتتم من خلال ثلاثة مكونات أساسية هي:

أ. سلطة منح الائتمان :

ينبغي على السياسة الائتمانية توضيح السلطة الممنوحة لكافة المستويات الإدارية المسؤولة عن اتخاذ قرار الموافقة او عدم الموافقة على منح الائتمان وغالبا ما ترتبط صلاحيات منح الائتمان بحجم المصرف. ففي المصارف الصغيرة تكون هذه الصلاحية مركزية، وذلك لغرض تفادي التاخير الناتج عن إجراءات منح الائتمان، أما في المصارف الكبيرة، فان تفويض السلطات غالبا ما يتجه إلى اللامركزية على وفق المنطقة الجغرافية و/أو أنواع الائتمان و/أو أنواع الزبائن كما يتوجب على السياسة الائتمانية ان تراعي عند تفويضها للسلطات . وضع حدود لصلاحيات المسؤولين عن تقديم الائتمان كافة .

---

[٢٦] خليل محمد حسن الشماع ، الإدارة المالية ،ط٤ ، مطبعة الخلود ، بغداد ، العراق ، ١٩٩٢ ، ص٢٠٠ .

ب- تحليل الطلبات :

تحدد السياسة الائتمانية اهم القواعد الخاصة بتحليل طلبات الائتمان وفي كل مرحلة من مراحل العملية الائتمانية . وبما يتضمن من قواعد تخص كيفية تقديم الطلبات والبيانات الضرورية لها أو تلك التي تخص عملية الاستعلام عن الزبون والدراسات التي تتضمنها ثم عملية تقييم تلك البيانات وعرضها على الإدارة العليا بالصورة الصحيحة ثم المساهمة في اتخاذ القرار الائتماني الصحيح مرورا بما يجب اتباعه من إجراءات فيما يخص تحصيل الائتمان ومتابعة سداده ، حتى القواعد المتعلقة بالائتمانات المتعثرة أو التي يشوب سدادها مشاكل معينة[٣٧] .

ت- تسعير الائتمان :-

وتتمثل في أسعار الفائدة والعمولات التي تتقاضاها المصارف جراء عمليات منح الائتمان . وينبغي ان يراعي في التسعير تكلفة الائتمان (المباشر وغير المباشر) فضلا عن الخسائر المحتملة . مع توفر هامشا معقولا من الربح . ويجب أعادة ضبط الأسعار من وقت لأخر لغرض عكس التغيرات المحتملة في التكاليف . ويتطلب أعطاء السعر الدقيق للائتمان الممنوح الاخذ بنظر الاعتبار مجموعة من العوامل اهمها:[٣٨]

---

[٣٧] محمد مطر ، التحليل المالي و الائتماني : الأسباب والأدوات والإستخدامات العلمية ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٠، ص ١٣٠ .

[٣٨] فلاح حسن عداي الحسيني ، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري، إدارة البنوك ، مدخل كمي واستراتيجي معاصر ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٠، ص ١٣٠.

١. كلفة الحصول على الودائع من المودعين سواء كانت كلفة مباشرة التي تتمثل بالفوائد على ودائع التوفير والثابتة أو كلف غير مباشرة والمتمثلة بالخدمات الاخرى أو المجانية .

٢ . الرتب التي صنف تحتها الائتمان وفقا لدرجات المخاطرة المتضمنة بكل منها .

٣. متوسط معدل الفائدة المستهدفة على المحفظة الائتمانية والمحدد من إدارة الائتمان . والمعتمد في تحديده على متغيرات عديدة أهمها لوائح البنك المركزي . وظروف المنافسة من المصارف الأخرى .

ثالثا: البدء بمنح الائتمان ومتابعة تحصيله: وتشتمل على الآتي

أ. توثيق (تسجيل) الائتمان :

قد تعد عملية التوثيق خطوة رئيسة في عمليات الائتمان، فأي خلاف قد ينشب مع الزبون تكون فيه الوثائق أساسا للفصل وتثبيت الحقوق، وتخضع عملية التوثيق إلى منهجية تستند على جميع المعلومات والتحقق من صحتها وتبويبها و حفظها لتأمين سهولة الرجوع اليها واستعمالاتها. وهي تختلف من ائتمان لاخر. بسبب اختلاف انواع الائتمانات والأعراف والقواعد والقوانين التي تحكم بها. فضلا عن المخاطر التي يتضمنها كل نوع منها[٣٩]

ب. الضمانات - :

---

[٣٩] فلاح حسن عداي الحسيني ، مصدر سابق ، ص١٣٢ .

تعد الضمانات مصدرا للاموال يمكن الرجوع اليه في حالة فشل المصرف في استرداد قيمة الائتمان من المقترض. فهي وسيلة تستخدم لتحجيم مقدار الخسارة التي من المحتمل ان يتعرض لها المصرف جراء التوقف عن السداد وينبغي على السياسة الائتمانية وضع إطار عام للضمان لغرض الاستناد عليه في عملية منح الائتمان. وهناك اتفاق عام على ان الضمانات بأشكالها المختلفة تأتي في مرتبة متدنية كواحد من أسس منح الائتمان فالمصارف لا تمنح تسهيلاتها من اجل الضمانات. بل تمنح القروض والتسهيلات الأخرى بعد التأكد من قدرة المقترض على التسديد من مصدر معروف خلال مدة معقولة. فعدم قناعة المصرف بطلب الائتمان، يجب أن لا تتأثر بتقيد الضمانات، لكن في حال وجودها سيكون للمصرف ميل أكثر لقبول نسبة أعلى من المخاطر [1].

وبهذا يمكن القول أن الضمانات لا يمكن أن تجعل من القرض الرديء جيداً، لكنها تجعل من القرض الجيد قرضاً أفضل...

ت – الأرصدة المعوضة :

وتمثل الحد الأدنى من الرصيد الذي يجب أن يحتفظ به الزبون المقترض في حسابه لدى المصرف .

وعادة ما يتراوح هذا الرصيد بين (١٠–٢٠%) من قيمة القرض ويمكن للارصدة المعوضة ان تحقق للمصرف مجموعة من المزايا منها:

---

[1] مفتاح محمد عقل . الإدارة المالية . دار المستقبل للتوزيع والنشر . عمان ، الأردن . ٢٠٠٠ . ص١٦٥ .

١. المساهمة في تخفيض الخسائر الناتجة عن عدم تسديل القرض .

٢. زيادة سعر الفائدة على المقترض، حيث تحسب الفائدة على كامل مبلغ القرض ، في حين لا

يحصل المقترض الا على مبلغ القرض بعد خصم الأرصدة المعوضة.

٣. إمكانية استخدام هذه الارصدة، بعد دراسة درجة استقرار ها، في استثمارات تسهم في تنمية أرباح المصرف[١]

ث. المتابعة :

ان وجود نظام فعال لرقابة الائتمان يعد من الاولويات التي يتم أخذها بنظر الاعتبار عند صياغة السياسة الائتمانية في المصارف التجارية. فدور المصرف لا ينتهي بمجرد اكتمال عملية منتج الائتمان. بل ينبغي ان يكون للمصرفي أسلوب لمتابعة حالة الائتمان لحين اكتمال عملية التحصيل. وبما يساعد على الاكتشاف الفوري لأية صعوبة محتملة في التسديد. وبالتالي المساعدة في اتخاذ الإجراءات الملائمة في الوقت المناسب ومن ضمن الإجراءات التي يتضمنها جدول المتابعة، ان تطلب ادارة الائتمان في المصرف من زبائن المحفظة تزويدها بتقارير مالية دورية تسهل عملية المتابعة، وذلك بقصد

---

[١] مفتاح محمد عقل ، مصدر سابق ، ص١١٥.

الوقوف على اى تطور يحدث في مستوى أنشطتهم. وتختلف طبيعة التقارير المطلوبة للمتابعة، اذ تتضمن فضلا عن القوائم المالية للزبون. جداول بأعمار الذمم مع جداول بأعمار وآجال المطلوبات . كما تختلف طبيعة هذه التقارير أيضا حسب نوع الزبون اذا كان منشاة فردية أو شركة مساهمة. وكذلك حسب طبيعة نشاط المنشأة[1]

ولضمان الرقابة الملائمة على خطر الائتمان. توصي لجنة بازل بوجوب توافر مجموعة من المبادى الأساسية، أهمها:

١ . يجب على المصارف وضع نظام لتقييم المستقل والمستمر لعمليات إدارة خطر الائتمان ونتائج مثل هذه المراجعات، يجب ان ترسل بشكل مباشر الى مجلس إدارة المصرف.

٢- ينبغي أن تضمن المصارف ان وظيفة منح الائتمان تكون مدارة على نحو ملائم وان تكون حالات عرض الائتمان ضمن مستويات منسجمة مع المعايير والحدود الداخلية . ويجب على المصارف ان تقيم وتعزز عمليات رقابة داخلية وممارسات أخرى لضمان ان الاستثناءات للسياسات والإجراءات والحدود تكون مبلغة بأسلوب فني دقيق للمستوى الملائم لإدارة الأجزاء .

---

[1] محمد مطر ، مصدر سابق ، ص١٢٣.

٣- يجب إن يكون لدى المصارف نظام نافذ للإجراء العلاجي المبكر عن الائتمانات المتعثرة والائتمانات مشكلة الإدارة وحالات عمل مشابه اخرى [٣]

المطلب الثالث

العوامل المؤثرة في السياسة الائتمانية

هنالك جملة من العوامل التي تؤثر في صياغة هذه الإستراتيجية وآلية تطبيقها من حيث المرونة والتشدد وهي [٤]

١ – رأس المال:

يؤثر رأس المال في السياسة الائتمانية من خلال:

أ. هناك علاقة قانونية بين مقدار رأس المال من جهة وحجم القرض الممنوح من جهة أخرى حيث هناك ارتباط بين الخسائر المحتملة التي قد يتعرض لها المصرف وبين رأس المال الممتلك

---

[٣] محمد مطر ، مصدر سابق ، ص١٢٤-١٢٧ .

[٤] فلاح حسن عداي الحسيني ، مؤيد عبد الرحمن الدوري ، مصدر سابق ، ص١٣٢-١٣٣

ب – إن رأس المال يستخدم كحاجز واقي يمنع تسرب الخسائر الى الودائع وكلما ازداد المال الممتلك كلما زادت قابلية المصرف على تحمل الخسارة ومن جانب آخر تعني زيادة رأس المال إمكانية زيادة أمد قروض المصرف وذلك لان الودائع عرضة للسحب المتكرر .

٢ – الربحية :

تعد الربحية من الاتجاهات الاساسية التي يجب مراعاتها في اي سياسة ائتمانية ولاي من المصارف التجارية وذلك لانها ضرورية لنجاح المصرف كون احدى المنشآت الهادفة إلى الر : اذن فالمصارف التي تهدف الى تحقيق أقصى الارباح ستعتمد سياسة ائتمانية مرنة او متساهلة وبالعكس فالمصرف الذي يتمتع بمستوى محدد من الارباح ولا يريد إن يتعرض الى خسائر فانه يعتمد الى اتباع سياسة ائتمانية متشددة ، الفرق بين المتشدد والمرن هو في هامش المخاطرة حيث يكون عالي عند الاعتماد على سياسة مرنة ويكون منخفض في حالة السياسة المتشددة.

٣ – استقرار الودائع :

يقصد بالودائع المستقرة الودائع التي لا تتعرض إلى عمليات سحب متكررة خلال مدة زمنية قصيرة. لذلك فالودائع المتذبذبة ستحدد من قدرة المصرف في اعتماد سياسة ائتمانية متساهلة لأن هذه الودائع هي أموال غيره وله الحق في سحبها متى ما يشاء.

٤ – سياسة البنك المركزي :

السياسة التي يعتمدها البنك المركزي ستنعكس على حجم القروض التي ستمنحها المصارف التجارية.

٥ – حاجات الاقتصاد الوطني:

تخضع السياسة الائتمانية لحاجات المجتمع من الائتمان لذلك تساهم هذه المصارف في عمليات الائتمان وفي تقديم الاموال والمساهمة الجادة في العمليات التنموية المختلفة وكذلك فالسياسة الائتمانية تتأثر بمستوى النشاط الاقتصادي وعلى ضوء ذلك فإنها تتأثر بالإستراتيجية الاقتصادية للدولة وغالبا ما تلجأ إلى التنويع في القروض لاشباع حاجات القطاعات الاقتصادية المختلفة من الائتمان لزيادة حجم الاستثمارات فيه وانعكاس ذلك إيجابا على التنمية الاقتصادية.

٦ – المركز المالي للمقترض:

وتعتمد المصارف على مجموعة من المؤشرات المالية للتأكد من سلامة ومتانة المركز المالي للمقترض وقدرته على الوفاء بالتزاماته.

وعلى الرغم من ذلك يضع المصرف نسبة معينة من المخاطر الائتمانية نتيجة لطبيعة عمله . ويعمل على تجنب العمليات الائتمانية التي تتضمن نسبة كبيرة من المخاطر . وتتمثل المخاطر الائتمانية في عدم رغبة وقدرة المقترض على تسديد أقساط القرض في الاوقات المحددة لها. ولذلك فإن المصارف تعتمد حدودا وقواعد معينة لقياس المخاطر

الائتمانية من أجل ضمان عملياتها قدر الامكان. وعليه فإنه لابد من القيام بدراسة العوامل التي تؤثر في قدرة ورغبة المقترض في التسديد بصورة شاملة ودقيقة. ولابد من فحص وتقييم مصادر المعلومات التي يعتمدها المصرف في تحديد هذه القدرة والرغبة.ومن الجدير بالذكر أن قسم لمعلومات الائتمانية (الاستعلام) هو الجهة المسؤولة عن تحديد المركز الائتماني للزبون المقترض من خلال جمع وتحليل المعلومات الكافية عنه وتستخدم في تقدير المركز الائتماني للمقترض عناصر قابلة للقياس يتم في ضوئها الموافقة على منحه الائتمان او رفضه وتؤثر هذه العناصر في تحديد مبلغ القرض وشروطه العامة.

متطلبات نجاح السياسة المالية

أولا: متطلبات نجاح السياسة المالية في المصارف لغرض تنفيذ مشروعات هادفة: السياسة المالية تمثل الحد المرتكزات التي تعتمد عليها السياسية الاقتصادية لأي بلد وخاصة إذا كان هذا البلد يهتم بالتخطيط لتنفيذ المشروعات بمختلف اتجاهاتها. والإنفاق الحكومي من وجهة نظر محاسبية يمثل الحسد عناصر الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) كما انه من ناحية أخرى يؤثر على مستوى العرض الكلي .

ولهذا فان متطلبات نجاح السياسة المالية تعتمد على الاتي:

١ – المحافظة على استقرار سعر الفائدة المصرفية وملاءمتها : و هذه النقطة تشكل انطلاقة لرسم سياسية تموينية للمصرف بحيث يمكنه التنبؤ بجذب الودائع من جهة . ومنح القروض الاستثمارية من جهة اخرى حيث إن سعر الفائدة المتوازن يجع سل من

العملاء اكثر ميلا للاقتراض وتمويل مشروعاتهم كما إن الاستقرار النسبي في المجالين المالي والنقدي يساعد على تدفق الودائع على القطاع المصدر في .

٢- المصداقية : ونعني بها في هذا المجال إن التعامل المصدر في يجري و فسبق ضوابط محددة تتسم بالحيادية مع عملائه حيث يشعر العميل إن تعامله مع مصرفه يشكل دافعا قويا لطموحاته المستقبلية وانه يحصل على المعلومات المطلوبة بشفافية كما انه يجد المصرف ملاذا للاستعانة به في الوفاء ببعض التزاماته. وبمعنى آخر ان عميل المصرف يشعر بنوع من الأمان و التحوط إذا ما.تعرض لهزات مالية[٢٠]

٢- منح الائتمان: يشكل الائتمان المصدر في رافدا مهما لإيرادات المصرف وهو بالوقت نفسه يعني توفير السيولة النقدية للعميل و هذه الموشرات لها مصداقيتها .

الاستنتاجات

١. يتحدد دور البنك المركزي في تحقيق التوازن من خلال تبنيه سياسة نقدية تساعد على مساواة العرض الكلي مع الطلب الكلي او تقليص الفجوة بينهما .

---

[٢٠] د. مجيد الشرع ، السياسة الائتمانية ، ط١ ، دار الفكر ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٠ .

٢. لازالت معظم البلدان النامية ومنها العراق تعاني من عدم تطور العبادة المصرفية ويؤشر ذلك ارتفاع الكتلة في التداول بالمقارنة مع الودائع الجارية مما أضعف من أثر السياسة النقدية الائتمانية للتخفيف من حدة الضغوط التضخمية .

٣. اقتصار الائتمان المصدر في العراق على الاستثمارات قصيرة الأجل والمخصصة للأغراض التجارية والاستهلاكية . وكذلك يلاحظ في الآونة الأخيرة استمالة المصارف على أدوات السياسة النقدية وبنسبة ١٠٠ % بدلا من توسع نطاق المالية باتجاه السوق.

التوصيات

يمكن ان يكون البنك المركزي العراقي معنيا بالتوصيات الاتية :-

١- التأثير في سعر الفائدة باعتباره اداة مهمة لتسيطرة على الكتلة النقدية وذلك من خلال زيادة نمو الودائع الثابتة للقطاع الخاص في الجهاز المصرفي بهدف تقليل الكتلة النقدية وكذلك . طرح سندات وأوراق حكومية على المواطنين وبأسعار فائدة محفزة لجذب جزء من الكتلة النقدية كمحاولة لتقليل نسبيا من حجم التضخم في الاقتصاد العراقي .

٢- أعداد موازنة سنوية للعملات الصعبة لتحديد مركز النقد الأجنبي الداخل والخارج بالصورة التي تحقق التوازن بين الموارد والاستخدامات التي من المفترض ان توجه لتمويل المشاريع الاستثمارية الأجنبية .

٣- تحفيز المصارف بالتوجه نحو السوق لإسناد اتجاهات السياسة النقدية في توفير الائتمان والتمويل المصرفي الذي تقتضيه حالة استهداف الناتج المحلي الأجمال والتصدي لأوجه البطالة والركود الاقتصادي بما يقتضي رفع النمو المالي للبلاد .

٤- الاستمرار بالتصدي للتضخم واستهدافه عبر الاشارات السعرية التي يعتمدها البنك المركزي العراقي في استهداف التضخم وتحقيق إطار موحد من الاستقرار والنمو .

المصادر

١ – اسامة محمد الفولي ، مجدي محمود شهاب. مبادئ النقود و البنوك . دار الجامعه الجديدة للنشر ، طبعة ١٩٩٧

٢ – ابو عتروس عبد الحق ، التوجيز في البنوك التجارية ، بهاء الدين للنشر والتوزيع . ٢٠٠٠، الجزائر

٣– اكرم عبد العزيز . الائتمان المصرفي . بيت الحكمة . بغداد . ٢٠٠٢ .

٤– أمين رشيد كنونة . الاقتصاد الدولي ، مطبعة الجامعة المستنصرية . بغداد ، ١٩٨٥

٥ – باري سيجل . النقود والبنوك والاقتصاد، وجهة نظر النقديين ، ترجمة طه عبد الله منصور و عبد الفتاح عبد الرحمن ، دار المريخ للنشر – الرياض : ، ١٩٨٦

٦– ج. اكلي . الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات. ترجمة د. عطية مهدي . بغداد ١٩٨٠، ٧– جمالي بن دعاس. السياسة النقدية في النظامين الإسلامي و الوضعي. دار الخلدونيو الطبعة الأولي ٠٧ ، ٢

٨– جمال خريس . ايمن أب و خضر . عساد حضاونه . النقود و والبنوك . دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة . الطبعة الأولى ٢٠٠٢ ،بيروت

٩– خليل محمد حسن الشماع . الإدارة المالية . ط ٤ ، مطبعة الخلود ، بغداد ، العراق ، ١٩٩٢

١٠ – رسمية قرياقص ، أسواق المال (اسواق – رأس المال --- المؤسسات) ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصدر ، ١٩٩٩

١١– زياد سلم رمضان ، ادارة الاعمال المصرفية . ط ٥. مكتبة الوطنية ١٩٩٠ .

١٢– صلاح الدين حسن السيسي . الادارة العلمية للمصارف التجارية و فلسفة العمل المصرفين ، دار الوسام للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٧ .

١٣ – صالح الحناوي ، و السيد . عبد الفتاح عبد السلام ، المؤسسات المالية (البورصة والبنوك) ، الدار الجامعية . مصدر . ١٩٩٨.

١٤ – صادق راشد الشمري ، ادارة المصارف الواقع و التطبيقات العلمية . ط ١ ، آن ٢٠، دار صدفا دو للنشر و التوزيع ، عمان .

١٥– صبحي تاديس قريصة، مدحت محمد العقاد . النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية .دار النهضة العربية . بيروت . ١٩٨٣ .

١٦– الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر . طبعة ٢٠٠١ .

١٧– عوض فاضل الدليمي ، النقد والبنوك . وزارة التعليم العالي والبحث العلمي . جامعة بغداد مطبعة دار الحكمة ، الموصل ، ١٩٩٠ .